عدن تحتضن فعاليات الندوة التوعوية (أفق التعايش في عدن.. واقع وتحديات الأمن والسلام)

الأمناء/ ياسر الشبوطي :

نظمت المجموعة الجنوبية وبالتعاون مع مؤسسة تعايش للتنمية ومؤسسة الصحافة الإنسانية، الخميس الماضي، بقاعة مؤسسة تعايش للتنمية بالمعلا، ندوة توعوية مهمة حضرها الدكتور/ فضل الربيعي الباحث الأكاديمي بجامعة عدن، والأستاذة هدى خالد الكازمي مدير عام مكتب الإعلام بالعاصمة عدن وعضو الهيئة الوطنية للإعلام الجنوبي، والأستاذة / نادرة عبد القدوس القائم بأعمال رئيس تحرير صحيفة (14أكتوبر) السابق، والصحفي والناشط الإعلامي عبدالرحمن أنيس، والأستاذة / مها عوض رئيسة مؤسسة وجود للأمن الإنساني.

وفي مستهل أعمال الندوة ألقت الأستاذة هدى الكازمي - مدير عام إعلام العاصمة عدن - كلمة أكدت فيها بأن العاصمة عدن تمر اليوم بأصعب الظروف، حيث عرفت وعلى مر العصور بمدينة التعايش والأمن والسلام، مشيرة بأنه على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها عدن وما تواجهه من حرب الخدمات المفتعلة إلا أنها لا تزال تقاوم وتكسر نمط الصورة التي يروج لها الإعلام المعادي.

وأضافت بأن عدن اكتظت بأعداد هائلة من النازحين واللاجئين للهجرة غير الشرعية للأفارقة، وهو ما لم تألفه العاصمة الجنوبية عدن بمثل هذا المشهد غير الحضاري. واستطردت قائلة: "ومهما حمل بعض الأطراف من حقد على عدن إلا أنها ستحيا رغم الدمار الذي أصابها نتيجة الحرب وها هي تشهد تحسينًا في البنية التحتية والخدمات وذلك يعود للجهود الملموسة التي تحققت منذ تولي معالي وزير الدولة ومحافظ العاصمة عدن الأستاذ أحمد لملس".

وتطرق الدكتور فضل الربيعي في ورقته إلى أهمية تعزيز وتوثيق العلاقة بين المدرسة والإعلام والأمن والقضاء منوها "أن تلك الجهات هي المسؤولة الأولى والجهات المهمة في الدولة التي يمكنها القضاء على تفشي وانتشار بعض المظاهر السيئة والدخيلة على عدن كقضايا الثأر وانتشار السلاح بدون ترخيص وتفشي ظاهرة المخدرات وغيرها".

وطالبت الأستاذة مها عوض - رئيسة مؤسسة وجود للأمن الإنساني - بتطوير المسؤولية الاجتماعية للإعلام بعيداً عن تصاعد الخطاب الإعلامي القائم على العصبية واستخدام لغة السلاح بدلا من لغة الحوار؛ وإقصاء الآخر، وأكدت أهمية تمكين المرأة من حقوقها.

وخلصت الندوة الى عدد من التوصيات التي من شأنها تبني قضية تعزيز التعايش المجتمعي بعدن وبالشراكة مع وسائل الإعلام المختلفة.

إعلان

تعلن وزارة الأشغال العامة والطرق - صندوق صيانة الطرق والجسور عن رغبتها في إنزال المناقصة (أعادة) العامة رقم (9) لسنة 2023م لتنفيذ مشروع صيانة وتأهيل الطرق الدائري 830م لمدينة شقرة محافظة أبين .

تمويل صندوق صيانة الطرق - وزارة الاشغال العامة والطرق.

على الراغبين المشاركة في هذه المناقصة من المقاولين الحاملين شهادة التسجيل والتصنيف من الدرجة الأولى، الثانية، الثالثة، التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي الى العنوان التالي:

وزارة الاشغال العامة والطرق - صندوق صيانة الطرق والجسور (مدينة إنماء السكنية - أبو حربة الشارع الرئيسي عمارة رقم (CT379) أمام بنك الكريمي.

لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدرة (50,000 ريال يمني) لا يرد، آخر موعد لبيع الوثائق يوم الخميس الموافق 03 /08 /2023م.

يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر وعليه اسم صاحب العمل واسم المشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

1 - ضمان بنكي بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع قدره (3 %) بالريال اليمني أو الدولار من قيمة العطاء صالح لمدة (120) يوماً من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع.

2 - صورة من شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول.

3 - البطاقة الضريبية سارية المفعول.

4 - صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية سارية المفعول.

5 - صورة من شهادة مزاولة المهنة.

آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف يوم الأربعاء الموافق 09 /08 /2023م الساعة 11:00 صباحاً، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.

سيتم فتح المظاريف بمقر مبنى صندوق صيانة الطرق الموضح أعلاه، بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم

يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة.

انهيار العملة وارتفاع أسعار المواد الغذائية.. كابوس يقض مضاجع المواطنين بعدن

مرتبات في الحضيض ومتطلبات يومية تفوق الراتب بأضعاف

الأمناء تقرير - آزال رأفت:

شهدت العاصمة عدن خلال الأيام الماضية ارتفاعًا جنونيًا بأسعار الصرف، حيث وصل سعر الريال السعودي إلى (398-400) ريالاً، فيما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل جنوني وغير متوقع، هذا الارتفاع الذي يطحن المواطن ويهدد ذوي الدخل المحدود الذي لا يتجاوز مرتبه الـ 80-70 ألف ريال، ويصعب على المواطن نفسه عندما لا يستطيع أن يوفر قوت يومه أو أبسط مقومات الحياة المعيشية، بالإضافة إلى عدم قدرته على توفير احتياجات أسرته وأبنائه إلى جانب المتطلبات المدرسية، أو قيمه الخضار، فمن أين يسد رمق يومه والأسعار تتراوح إلى التعالي ويتمنى المواطن أن يصل إليها؟ هل يجب عليه أن يقف عاجزاً وينظر إلى متى ستزول هذه النكبة وماذا يخبئ له هذا الغلاء الفاحش؟

استياء يُخيّم على المواطنين بالعاصمة عدن

استياء واضح من قبل المواطنين بالجنوب خلال الأيام المَاضية بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والذي يؤثر سلبياً على الأسر، خاصة الفئات الأكثر ضعفا اقتصادياً، وقد يجبر الأغلبية بتغيير نمط حياتهم وتقليص بعض المشتريات الأساسية والبحث عن بدائل أرخص، بسبب الممارسات المنهجة ضد الشعب الجنوبي بالعاصمة عدن وباقي المحافظات من قبل الحكومة التي لم تقدم أبسط الأشياء للتخفيف من معاناة المواطنين في ظل الأوضاع الصعبة التي تعيشها البلاد.

تقول الإعلامية "رانيا الحمادي": "إن ارتفاع العملة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وهذا الحاصل حالياً في العاصمة عدن، حيث نلاحظ الكثير من الناس تشتكي والسبب بعدم استقرار العملة ويمكن أن تدخل الشخص في حالة نفسية وخاصة المواطن الغلبان الذي ليس لديه دخل أو من ذوي الأسر الفقيرة والمحتاجة".

وتؤكد "أن تدهور سعر العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، يصبح استيراد المواد الغذائية أكثر تكلفة وبالتالي يمكن للمحال التجارية والموردين رفع أسعار المنتجات لتعويض تلك التكاليف الإضافية".

وتضيف: "إنه في مثل هذه الحالات تصبح من المهم تطبيق إجراءات للحد من الأثر السلبي لارتفاع الأسعار، حيث يمكن اتخاذ بعض الخطوات مثل التخطيط للمشتريات والتركيز على المنتجات المحلية والموسمية والاستفادة من التخفيضات والعروض الترويجية".

وتختتم حديثها "بأننا نأمل كصحفيين أن يتحسن الوضع الاقتصادي ويستقر سعر العملة للحد من الأثر السلبي على أسعار المواد الغذائية".

متطلبات يومية تفوق راتب الموظف

أصبح الكثير من المواطنين يعزفون عن شراء المتطلبات الأساسية، فرواتب الموظفين لا تكفي لشراء كافة المستلزمات ومن المؤكد أن الجميع لا يمتلكون مصادر خاصة لرواتب إضافية فالأغلبية يعتمدون على رواتبهم البسيطة.

ومن هذا الجانب تؤكد الإعلامية "خديجة الكاف": "أن ارتفاع أسعار الصرف العملة الأجنبية أدى إلى زيادة في أسعار المواد الغذائية بشكل كبير، بالمقابل الرواتب متدنية وكادت تكون منقطعة لعدة أشهر في عدد من المرافق الحكومية".

وتشير إلى "أنه أصبح المواطن البسيط يعاني من ويلات الفقر وأثر في حياتنا جميعا بشكل واضح، فالكل أصبح يعاني من ارتفاع سعر الصرف العملة الأجنبية، فنحن رواتبنا لا تساوي شيئا أمام الدولار الأمريكي والريال السعودي، وهذا اثر على قدرتنا الشرائية، أصبحت المواد والمنتجات الغذائية تباع بمقابل الصرف السعودي بنفس اليوم، فمثلا الحليب الشاي الممتاز كانت العلبة الصغيرة 450ريالا حاليا تباع 700ريال، وجميع المواد الغذائية مرتفعة بهذا الارتفاع الجنوني".

واختتمت: «نناشد جميع الجهات المعنية والمسؤولة عن هذا الارتفاع بسعر صرف العملة الأجنبية القيام بدورها الرقابي والحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومراعاة ظروف الناس المعيشية والاقتصادية والاجتماعية".